

Distr.: General
25 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير التطورات المستجدة في التجارة الدولية والنظام التجاري، ولا سيما المفاوضات الجارية في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وآثارها على البلدان النامية. فقد بلغت جولة الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف منعطفًا حاسمًا بعد فشل الاجتماع "الوزاري المصغر" غير الرسمي الذي عقده منظمة التجارة العالمية مؤخرًا في وضع الأساس لاختتام الجولة هذا العام. ويولى انتباه خاص للروابط القائمة بين التجارة والنظام التجاري من جهة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، من جهة أخرى، وكذلك للتحديات المستمرة والناشئة في الاقتصاد العالمي.

* A/63/150 و Corr.1.



أولاً - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٢ الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقريراً إلى الجمعية في دورتها الثالثة والستين عن تنفيذ ذلك القرار وعن المستجدات في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ثانياً - الاتجاهات المسجلة في التجارة الدولية والتنمية

٢ - تميزت السنوات الأخيرة بتحقيق نواتج قوية وبنمو الصادرات في جميع أنحاء العالم، يدفع ذلك بشكل خاص نمو القدرات الإنتاجية في أنحاء عديدة من العالم النامي. بيد أن الصدمات في الطلب والعرض العالميين بسبب العوامل المالية وأسعار الوقود والأغذية ألقت بظلال من الشك على الاقتصاد العالمي. ويتوقع اليوم أن يكون النمو العالمي عام ٢٠٠٨ أدنى مما كان عليه في السنوات السابقة. فمن شأن التباطؤ الاقتصادي والتحديات الناشئة أن يعوقا بوادر تحقيق التنمية وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبازدياد الشكوك التي تكتنف الحالة الاقتصادية برزت مجدداً الترتعات الحماية والمشاعر المناهضة للعولمة وزادت حدة المخاوف من التكيف.

٣ - فقد أدت أزمة مالية عالمية تسبب فيها انهيار القروض المقدمة بسعر المخاطرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى انخفاض كبير في السيولة في أسواق الائتمان العالمية، وقد أدى الارتفاع الناجم عن ذلك في معدلات الفائدة إلى تقليص الاستثمار في جميع أنحاء العالم. كما أدى تدني قيمة الدولار والتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى خفض الطلب العالمي على الواردات. كما غذى الارتفاع الحاد المفاجئ في أسعار الطاقة والسلع الأساسية عوامل التضخم العالمي. فقد ارتفع سعر النفط الخام في الموقع من ٥٠ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ١٤٧ دولاراً في تموز/يوليه ٢٠٠٨ قبل أن يتراجع إلى ١١٥ دولاراً في آب/أغسطس. وقد زادت المضاربة من حدة التفاوت في الأسعار، بعد تحول الاستثمارات في حافظات الأسهم نحو أسواق السلع الأساسية بحثاً عن عائدات أعلى. وجعل ارتفاع أسعار الطاقة الإنتاج الزراعي أعلى ثمناً برفع تكاليف المدخلات بما فيها الوقود والأسمدة ومبيدات الآفات والبذور والنقل. وساهمت الإعانات المالية المقدمة للوقود الأحفوري، بما في ذلك داخل البلدان المتقدمة النمو، في رفع الأسعار بتحويل الإنتاج بعيداً عن الزراعة. لذا بات العمل على احتواء الضغوط التضخمية دون إعاقة النمو يشكل مصدر قلق متزايد للمصارف المركزية.

٤ - وحلّف الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية العالمية واستنفاد المخزونات من الحبوب، ولا سيما من المواد الغذائية الأساسية، طائفة من التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإمائية. فقد ارتفعت أسعار القمح والأرز وفول الصويا بنسب تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة منذ مطلع عام ٢٠٠٧، رغم استقرار الأسعار في الآونة الأخيرة. وتضاعفت فاتورة واردات الحبوب للبلدان المنخفضة الدخل المستوردة الصافية للأغذية خلال السنوات الخمس الماضية. ويتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية أعلى بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٠٤ رغم اتخاذ تدابير قصيرة الأجل، وذلك بسبب الأسباب المتجددة المتعددة، ومنها تغير الخصائص الديموغرافية، وأنماط الاستهلاك، والآثار المتزايدة لتغير المناخ والتصحر وفشل السياسات الإيمائية الوطنية والدولية، والتدابير التي طالما قللت من حوافز الإنتاج الزراعي في العديد من البلدان النامية. فالإعانات الزراعية المقدمة في البلدان المتقدمة النمو تخل بالأسواق الدولية وتضعف الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. وتريح الضرائب والقيود التي فرضت مؤخرًا على الصادرات المستهلكين المحليين على المدى القصير إلا أنها قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع في بلدان أخرى وتعيق تلبية الطلب على المدى الطويل.

٥ - إن أزمة الغذاء العالمية قادرة على أن تعكس الاتجاه في ما أُحرز من تقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإيمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف ١). وتتطلب تلبية احتياجات مكافحة الجوع في أكثر من ٣٧ بلدا من البلدان النامية، ٢٠ منها من أقل البلدان نمواً، اهتماماً عاجلاً. وقد تضيف هذه الأزمة ١٠٠ مليون شخص آخر إلى الـ ٨٥٤ مليون الذين يعانون الفقر المدقع والجوع. وتهدد قلة توافر الغذاء صحة الأطفال (الهدف ٤) والتعليم (الهدف ٢) وصحة الأم (الهدف ٥). وتشير التقديرات إلى أنه إذا ما ظلت الأسعار على مستوياتها الحالية سيلزم تقديم معونات دولية سنوية بقيمة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ مليار دولار للمساعدة في تعزيز الإنتاج الغذائي في البلدان النامية. لذا، فإن هذه الأزمة تستدعي استجابة شاملة ومنسقة، تتضمن استجابات لحالات الطوارئ ورفع مستوى شبكات الأمان والاستثمارات الزراعية المحسنة للإنتاجية. ويمكن أن تسهم جولة الدوحة في إيجاد حلول متوسطة أو طويلة الأجل عن طريق معالجة أوجه الخلل المنظومية في السوق الدولية للمواد الغذائية وإن كانت النتائج التي ستتمخض عنها جولة ناجحة - بتسجيل نمو في حجم الإنتاج العالمي يقدر ما بين ٢- و ٢ في المائة، تبعاً للقطاع - قد تكون صغيرة مقارنةً بحجم الزيادات الأخيرة في الأسعار^(١).

(١) S. Polaski, Winners and Losers: Impact of the Doha Round on Developing Countries (Carnegie Endowment Report, March 2006).

٦ - ويمثل تغير المناخ تحدياً بشرياً على المدى الطويل، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. إلا أن تدابير المعالجة المتخذة على نحو متعدد الأطراف أو من جانب واحد يمكن أن تفرض قيوداً متوسطة الأجل على إمكانات الإنتاج المتاحة للبلدان وتكبّد البلدان النامية تكاليف ناجمة عن التكيف. وتعزز التعاون المتعدد الأطراف جراء القرار الذي أُتخذ مؤخراً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عُقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ببدء مفاوضات لخفض غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من حدتها. ويُقدّر أن البلدان النامية ستحتاج بحلول عام ٢٠٣٠ إلى تمويل يتراوح بين ٢٨ و ٦٧ مليار دولار للتكيف مع تغير المناخ. ومن جهة أخرى، يمكن للمعايير البيئية المختلفة التي وُضعت على أساس كثافة الكربون وكفاءة الطاقة في السلع والخدمات المتداولة، أن تكبّد البلدان النامية التي تعتمد تقليدياً على عمليات وأساليب الإنتاج الكثيفة الانبعاثات، تكاليف مرتفعة للتكيف. إن النظام التجاري المتعدد الأطراف قادر على تيسير تجارة السلع والخدمات البيئية، وضبط بعض التدابير المتصلة بالتجارة المتخذة لأغراض بيئية، من قبيل التدابير الضريبية المفروضة على الحدود والمعايير المقيدة للتجارة والحواجز غير الجمركية.

٧ - وإزاء هذه الخلفية المتسمة بتزايد الشكوك التي تكتنف الحالة الاقتصادية، كان عام ٢٠٠٧ السنة الرابعة على التوالي التي تسجل نمو اقتصادياً عالمياً. فقد اتسع حجم الناتج العالمي بنسبة ٣,٨ في المائة. وكانت البلدان النامية في طليعة محققي هذه الزيادة إذ سجلت معدل نمو قويا بلغ ٧,٣ في المائة مقارنةً بمعدل ٢,٥ للبلدان المتقدمة النمو التي يُتوقع أن يسجّل فيها نمو ضعيف في فصول مقبلة عدة. واتسع حجم صادرات البضائع العالمية بنسبة ١٤,٤ في المائة، بوتيرة أبطأ من العام السابق، ليلغ ١٣,٨ تريليون دولار، وزادت صادرات الخدمات بنسبة ١٨,١ في المائة لتصل إلى ٣,٣ تريليونات دولار. وزادت صادرات البلدان النامية من البضائع بنسبة ١٥,٢ في المائة كما زادت حصتها من الصادرات العالمية للبضائع التي ارتفعت من ٣٧,٣ إلى ٣٧,٥ في المائة، في حين ظلت حصتها من الصادرات العالمية من الخدمات دون تغيير مسجلة نسبة ٢٥,٤ في المائة. وزاد حجم صادرات أقل البلدان نمواً من البضائع بنسبة ٢١,٢ في المائة لتزيد بذلك حصتها من الصادرات العالمية من البضائع من ٠,٨٥ إلى ٠,٩١ في المائة، في حين ظلت حصتها من التجارة العالمية للخدمات ثابتة عند نسبة ٠,٥ في المائة.

٨ - وسُجل النمو الأكثر دينامية في صادرات البضائع بين المناطق النامية، في آسيا (١٦,٣ في المائة) تليها أمريكا اللاتينية (١٢ في المائة) وأفريقيا (١٠,٧ في المائة). وسجلت الصين أسرع نمو للصادرات بلغ ٢٥,٧ في المائة، في حين سجلت صادرات الهند نسبة ٢٠,٣ في المائة والبرازيل ١٦,٦ في المائة. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، سجلت الصادرات

من السلع الأولية نمواً أسرع من نمو السلع المصنعة، في حين ارتفعت حصة المواد الخام والمعادن من صادرات البضائع من ٤ إلى ٧ في المائة، وحصة الوقود من ٢٠ إلى ٢٢ في المائة.

٩ - وتستمر التجارة بين بلدان الجنوب على وتيرتها المتسارعة، إذ شكلت نسبة ٤٦ في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية أو ١٧ في المائة من الصادرات العالمية من البضائع لعام ٢٠٠٦. واستحوذت آسيا على نسبة ٨٥ في المائة من التجارة بين بلدان الجنوب في حين بلغت حصة أمريكا اللاتينية ١٠ في المائة وحصة أفريقيا ٥ في المائة. ولا تزال التجارة بين بلدان الجنوب تتم داخل الأقاليم إلى حد كبير في حين تبرز فرص متزايدة لتسهيل التجارة بين الأقاليم. وبالنظر إلى سرعة انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية، يقدر أن أكثر من نصف التجارة العالمية سيكون بين الشركاء في هذه الترتيبات. وتتجه حالياً قرابة ٦٠ في المائة من صادرات البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو شركاء في الترتيبات. وتنخفض هذه الحصة بالنسبة للبلدان النامية إلى نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة.

١٠ - واستمر انخفاض الحماية الجمركية خلال العقد الماضي^(٢). فقد انخفض متوسط التعريفات الجمركية العالمية للدول الأكثر رعاية إلى ٩,٤ في المائة عام ٢٠٠٧، من ١١,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. كما تراجع بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ متوسط التعريفات الجمركية الخاصة المطبقة على الدول الأكثر رعاية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على صادرات البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من ١١,١ إلى ٦,٨ في المائة بالنسبة للزراعة، ومن ٤,٠ إلى ٣,٤ في المائة بالنسبة للمنتجات الصناعية ومن ٨,٥ إلى ٥,٩ في المائة بالنسبة للمنسوجات والملابس. وانخفضت التعريفات المطبقة فعلياً (بما فيها الأفضليات) على صادرات أقل البلدان نمواً في البلدان المتقدمة النمو من ٢,٣ إلى ١,٦ في المائة بالنسبة للزراعة ومن ٢,٩ إلى ١,٤ في المائة بالنسبة للمنتجات الصناعية ومن ٦,٧ إلى ٤,٧ في المائة بالنسبة للمنسوجات والملابس. ولا تزال التعريفات العالية نسبياً والزيادات القصوى والتعريفات التصاعديّة مطبقة في البلدان المتقدمة النمو على المنتجات التي تصدرها البلدان النامية بما فيها المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.

١١ - وتدخل نسبة متزايدة من السلع إلى الأسواق بدون تعريفات جمركية إما على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية أو المعاملة التفضيلية. وعلى الصعيد العالمي، زادت نسبة التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية (بمتوسط يبلغ ٣٤ في المائة) في جميع الأقاليم على مدى العقد

(٢) البنك الدولي، المؤشرات التجارية العالمية ٢٠٠٨.

الماضي لتبلغ نحو ٤٠ في المائة^(٣). وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، زادت النسبة المئوية لواردات البلدان المتقدمة النمو التي أُدخِلت معفاة من الرسوم الجمركية من ٦٣ إلى ٧٦ في المائة بالنسبة إلى البلدان النامية ومن ٧٥ إلى ٨٢ في المائة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. ورغم أن نصف إجمالي واردات الولايات المتحدة و ٦٣ في المائة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٦ تم استيرادها معفاة من الرسوم الجمركية على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية، لم تكن سوى ٢٩ في المائة من واردات الولايات المتحدة من البلدان النامية معفاة من الرسوم الجمركية على هذا الأساس لأن هذه البلدان تميل إلى تصدير السلع الخاضعة لقدر أكبر من الحماية. وفي المقابل كانت نسبة ٣٤ في المائة من واردات الولايات المتحدة من البلدان النامية و ١٦ في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان النامية مؤهلة للاستفادة من أحد أشكال الأفضليات المخصصة للبلدان النامية.

١٢ - وسجلت تقديرات الدعم الزراعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضا طفيفا من ٣٧٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧، أو من ١,٠٥ إلى ٠,٨٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت النسبة المخصصة لبناء القدرات المتصلة بالتجارة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من ٤,٤ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٥، في ضوء عدم إحراز تقدم كاف نحو تحقيق هدف نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ تمشيا مع توافق آراء مونتيري.

١٣ - وفيما يتعلق بالخدمات، ظل مصدر صادرات البلدان النامية مركزا نسبيا، إذ إن أول خمسة مصدرين يقدمون نصف مجموع الصادرات من الخدمات، ويقدم أول ١٥ مصدرا نسبة ٧٥ في المائة منها. وتصدر آسيا ثلاثة أرباع خدمات البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٧، كانت أفريقيا الجهة المصدرة الأكثر دينامية حيث نمت صادراتها بنسبة ١٩,٨ في المائة، وتلتها آسيا (١٨,٩ في المائة) وأمريكا اللاتينية (١٣,٠ في المائة). ونمت صادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات بنسبة ١١,٤ في المائة. وشكل السفر والنقل ثلثي صادرات البلدان النامية من الخدمات، في حين استأثرت الأعمال التجارية والمعلومات والاتصالات والخدمات المالية والمتعلقة بالتأمين بنسبة تناهز الثلث. ووسعت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية صادراتها من الخدمات بنسبة ٣٠,٥ في المائة. ويقدر أن تجارة الخدمات بين بلدان الجنوب تشكل ٤٥ في المائة من صادرات البلدان النامية من الخدمات، أو ١١ في المائة من الصادرات

(٣) المرجع نفسه.

العالمية من الخدمات. وكما هي الحال في تجارة البضائع، ثمة تفضيل قوي للتجارة داخل الأقاليم.

١٤ - وفي عام ٢٠٠٧، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية مستوى قياسيا قدره ٤٧١ بليون دولار، أي ما يعادل ربع مجموع التدفقات العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي. وقد دفعت إلى ارتفاع هذه التدفقات زيادة في الاستثمار في مجالات جديدة وفي الإنتاج في الخارج الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية. وتستفيد البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند من نصف مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية. ويُتوقع أن تؤدي الشكوك التي تكتنف الحالة الاقتصادية، في عام ٢٠٠٨، إلى انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا في تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية، لتصل إلى ٢٨٢ مليار دولار.

١٥ - وتسهم حركة اليد العاملة والمهجرة في تعزيز صلة قائمة على التجارة والاستثمار والتنمية بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد. إذ إن أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون ويعملون خارج بلدانهم الأصلية، كما أن تدفقات التحويلات المالية العالمية التي بلغت ٣١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧، تشكل مصدرا هاما للدخل والعملات الأجنبية. ومن المهم تحقيق أقصى قدر من المنافع الصافية لكل من البلدان المرسلّة والمتلقية من خلال شراكة "التنمية المشتركة"، كما من المهم بالقدر نفسه توجيه التحويلات المالية إلى الاستثمارات العامة المنتجة وضمان المهجرة الدائرية.

١٦ - ويسلّم اتفاق أكرّا الذي اعتمده الأونكتاد في دورتها الثانية عشرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بأنه بغية جعل العولمة عاملا إيجابيا للجميع، تعود فوائده بالنفع بشكل منصف، يلزم اتخاذ مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات والمبادرات الإنمائية، وبأن ضمان المشاركة الفعلية الجيدة المفيدة من قبل جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في النظام التجاري الدولي يشكل تحديا بالغ الأهمية إلا أنه قد يحمل معه أيضا فرصا (الفقرة ٦٢). ويقر بأنه ينبغي للتفاعل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة والأبعاد البيئية للعولمة من جهة أخرى أن تكون مصممة لتناسب مع الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد. ويهيب أيضا بجميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تدعم وتكرر تأكيد التزامها ضمن المنظمة بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بجودة الأداء والتقيّد بالقواعد والانفتاح والإنصاف والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز (الفقرة ٦٣). ويشدد على وجوب أن تُظهر البلدان الأعضاء عن مصلحتها المشتركة وإرادتها السياسية في إنجاز جولة مفاوضات الدوحة وتحقيق جدول أعمالها الأساسي بالكامل، بما يتمشى مع بعدها الإنمائي الشامل.

١٧ - وتتطلب مواجهة التحديات العالمية الناشئة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من العناصر المختلفة للشراكة العالمية - التجارة والمعونة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا - بأن تضطلع جميعها بأدوار متكاملة تعزیزاً للمنافع الوطنية. ومن العناصر الأساسية للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، مواصلة تطوير نظام تجاري يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ومن شأن تنظيم مناسبة رفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر الدوحة لاستعراض تمويل التنمية أن يساعد في بناء توافق للآراء حول الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبلوغ منتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين بذل جهود لتحسين شروط وصول البلدان النامية إلى الأسواق، والحد من الإخلال في التجارة الزراعية وإدخال زيادة كبيرة على الدعم الدولي لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الدولية.

ثالثاً - مستجدات النظام التجاري المتعدد الأطراف

١٨ - دخلت جولة الدوحة المستمر انعقادها منذ عام ٢٠٠١ سنتها السابعة. وقد بلغت منعطفا حاسما لأنه كان من المفترض اختتام هذه المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٨. ويُتوقع أن تزيد الدورات السياسية التي تشهدها بعض البلدان الرئيسية من تعقيد هذه المفاوضات في عام ٢٠٠٩. فما برح التركيز منصباً على وضع طرائق كاملة فيما يتعلق بالتزامات التخفيض في وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق. وما برح تحقيق مستوى متناسب من التقدم في مجالات أخرى من المفاوضات كالخدمات وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والقواعد وتيسير التجارة، يخطى هو أيضا بأهمية في تحقيق توازن عام في إطار عملية واحدة. وفي أعقاب صدور المشروع الأول لطرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق في تموز/يوليه ٢٠٠٧، صدرت نصوص منقحة بشأن كلا الموضوعين في شباط/فبراير وأيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٨، شكلت أساسا للمناقشة.

١٩ - وفشل اجتماع "وزاري مصغر" غير رسمي دعت إليه منظمة التجارة العالمية في الفترة من ٢١ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ خُصص أساسا لوضع طرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، وشارك فيه نحو ٤٠ من الوزراء وكبار المسؤولين، في تحقيق اختراق توجد حاجة ماسة إليه. وقد هدَفَ هذا الاجتماع إلى حل القضايا العالقة الرئيسية في المفاوضات من خلال إجراء مفاوضات "أفقية" بين القطاعات على مستوى سياسي أعلى. وشملت هذه القضايا العالقة مدى الحد من إجمالي الدعم المحلي المخل بالتجارة فيما يتعلق بالزراعة في البلدان المتقدمة النمو، ومدى الحد من الرسوم الجمركية المفروضة

على المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو، وأوجه المرونة المتاحة للبلدان النامية في خفض التعريفات على المنتجات الزراعية، ومدى التخفيض في التعريفات على المنتجات الصناعية في البلدان النامية. وكان يُؤمل أن يوفر إيجاد الحلول لهذه المسائل قوة دفع للتوصل إلى اتفاق في مجالي الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وغيرهما من المجالات. وعُقد "مؤتمر إشارات" بشأن الخدمات، جرى فيه تبادل الإشارات بين البلدان المشاركة الـ ٣٢ بشأن إمكانات تحسين عروض الخدمات، خلال الاجتماع الهادف إلى توفير دفع للمفاوضات المتعلقة بالخدمات. ونوقش أيضا اقتراح تحديد التعريفات الجمركية الجديدة للاتحاد الأوروبي المفروضة على الموز بسعر ١١٤ يورو للطن (من السعر الحالي البالغ ١٧٦)، والذي نشأ بسبب النزاع القديم العهد بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية المنتجة للموز. وجرى التطرق أيضا إلى القضايا الثلاث المتصلة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (السجل المتعدد الأطراف للمؤشرات الجغرافية (جيس) للخمور والمشروبات الروحية، وتوفير مؤشر جغرافي أقوى لحماية جميع المنتجات، وحماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية من خلال نظام براءات الاختراع)، وذلك نظراً إلى الأهمية التي تعلقها بلدان عدة على هذه القضايا.

٢٠ - ورغم التقدم الكبير المحرز في العديد من القضايا الأساسية، فشلت المناقشة داخل المجموعة الصغيرة (الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، والبرازيل، والصين، والهند، والولايات المتحدة واليابان)، بشكل غير متوقع، في الاتفاق على مسألة آلية الضمانات الخاصة في مجال الزراعة. وكان السؤال المطروح هو مدى السهولة التي ينبغي إتاحتها للبلدان النامية للجوء إلى اتخاذ إجراء من شأنه أن يزيد التعريفات المطبقة بحيث تتخطى سقف المعدلات القانونية القائمة ("المعدلات المقيدة") لمواجهة زيادة في الواردات. واهتمت هذه المفاوضات يعني جملة أمور منها أن الوزراء لم يتطرقوا إلى مسألة إجراء خفض أكثر طموحاً وأسرع تطبيقاً لإعانات دعم القطن، وهو خفض سعت إليه البلدان الأفريقية. ورغم الإفادة عن حصول تقارب في المواقف بشأن ١٨ من مجموع المسائل الجوهرية الأساسية الـ ٢٠ لطرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، ساد شعور بأن الخلافات لا تزال قائمة بشأن بعض القضايا الداخلة في إطار المجموعة. فقد بدا أن هناك اختلالاً في مستوى التنازلات المطلوبة من البلدان النامية، لا سيما في ضوء مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمدى المقترح لخفض التعريفات الصناعية من جانب البلدان النامية وخفض الإعانات المالية المقدمة للمزارع من جانب البلدان المتقدمة النمو. وفيما يتعلق بالعملية مجد ذاتها، ورغم الاعتراف على نطاق واسع بضرورة قيام المجموعة الصغيرة بإجراء هذه المفاوضات نظراً إلى فشل مناقشات المجموعات الأكبر حجماً في تحقيق نتائج، لا يزال القلق يساور البلدان من

خارج عملية المجموعة الصغيرة لما تعتبره غيابا تاما لمبدأي المشاركة والشفافية. وكانت نتائج هذه العملية ستطلب تأييدا متعدد الأطراف بتوافق الآراء، لأنه يتعين على المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في نهاية المطاف، الذي يضم جميع الأعضاء، أن يعتمد نتائج الجولة.

٢١ - لقد جعل الفشل في وضع الأساس للمرحلة الختامية من المفاوضات من المستحيل إنجاز الجولة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجعل إحياءها أكثر صعوبة في عام ٢٠٠٩. وثمة عامل آخر زاد من تعقيد الوضع هو غياب هيئة للنهوض بالتجارة في إدارة الولايات المتحدة. ويُعتبر تجديدها أساسيا لإضفاء مصداقية على انخراط ذلك البلد في المفاوضات. وثمة قلق من تعليق الجولة لبعض الوقت، مدة سنتين ربما، في وقت تتزايد الدعوات لاستئناف المفاوضات بشكل كامل في أقرب وقت ممكن. وقد اقترحت الاستفادة في وقت مبكر من المنجزات الإنمائية التي تحققت حتى الآن، في حين أن مبدأ "العملية الواحدة" يفترض إبقاء جميع العناصر مفتوحة حتى تحقيق تسوية تشمل جميع المكونات. وقُدمت أيضا اقتراحات لاتباع مسار سريع من أجل الاستفادة من المنجزات الإنمائية. وتجرى حاليا مشاورات مكثفة يقوم بها كذلك المدير العام لمنظمة التجارة العالمية لتحديد سبل المضي قدما وإمكانية استئناف الجولة.

ألف - الزراعة

٢٢ - أحرزت المفاوضات الزراعية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق والدعم المحلي وتنافس الصادرات. وتمثلت المسائل المركزية التي أشير إليها، في مدى تخفيض إجمالي الدعم المحلي المخل بالتجارة، وخفض التعريفات في البلدان المتقدمة النمو وجوانب المرونة بالنسبة للبلدان النامية. وتطرق الاجتماع الوزاري المصغر أيضا للإعانات الخاصة بالقطن، والضمانات الخاصة، بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو أساسا، و "المنتجات الحساسة" وأسقف التعريفات، و "المنتجات الخاصة" وآلية الضمانات الخاصة. وشملت المسائل العالقة الأخرى تقلص المعاملات التفضيلية، والمنتجات المدارية، وتبسيط التعريفات، والحصص التعريفية التي تسمح بواردات بمعدلات تعريفية متدنية في حدود كمية معينة، ووصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم ولا حصص، والإعانات الخاصة بمنتجات بعينها، وتنافس الصادرات وتقييد التصدير.

٢٣ - وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن أهم أثر مترتب على الجولة سينشأ عن تخفيض متوسط التعريفات التي يطبقها الاتحاد الأوروبي من ٢١ إلى ١٢ في المائة والتعريفات اليابانية من ٣١ إلى ١٧ في المائة. وسيجري بشكل محدود خفض التعريفات الزراعية التي تطبقها البلدان النامية، ربما من ١٧ إلى ١٥ في المائة. ومن المتوقع أن تزيد بشكل كبير واردات

البلدان المتقدمة النمو من البذور الزيتية، ولحوم الأبقار والموز وخلافه من الفواكه المدارية والحمضيات وطائفة من المنتجات الأخرى. وستسوء حالة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المستوردة الصافية للأغذية بسبب ارتفاع أسعار واردات الأغذية وتقلص المعاملات التفضيلية في الوصول إلى الأسواق.

٢٤ - وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، تم الاتفاق على صيغة لخفض التعريفات تصنف التعريفات إلى أربع فئات وتطبق تخفيضات كبيرة على التعريفات المرتفعة ("الصيغة المتعددة المستويات"). وستنفذ البلدان النامية تخفيضات بمقدار ثلثي التخفيضات التي تجربها البلدان المتقدمة النمو في الفئة المقابلة. وستطبق زهاء ٣٠ من البلدان النامية الصيغة المتعددة المستويات، بينما تطبق الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وعددها ٤٨، صيغة أكثر تساهلاً للتخفيضات أو تخفيضات إجمالية متوسطة. أما أقل البلدان نمواً، فهي معفاة من خفض التعريفات. وظل نطاق خفض التعريفات العالية للبلدان المتقدمة النمو دون حل، حيث تظهر هذه البلدان اتجاهها نحو الحساسية إزاء الاستيراد. وكان المقترح لهذه التخفيضات في الاجتماع الوزاري المصغر هو نسبة ٧٠ في المائة. وبما أن التخفيض يبدأ بنداً لا يضمن سلفاً تحقيق المستوى الكبير لإجمالي متوسط التخفيض، فقد تحددت نسبة متوسط التخفيض الدنيا المستهدفة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو في ٥٤ في المائة. وبالنسبة للبلدان النامية، فقد تحددت نسبة التخفيض القصوى في ٣٦ في المائة، كي لا تؤدي الصيغة المتعددة المستويات إلى تخفيضات كبيرة غير متوازنة، ذلك أن البلدان النامية تميل إلى الاحتفاظ بتعريفات مثبتة أولية عالية خاضعة لتخفيضات أكبر.

٢٥ - ويتوقف مستوى تحسين الوصول إلى الأسواق على الاستثناءات من هذه الصيغة. ومن شأن تصنيف "المنتجات الحساسة" المتاح لكافة البلدان لتحقيق المرونة اللازمة لعدد محدود من المنتجات الحميمة، أن يسمح بتقليص تخفيضات التعريفات إلى ثلث، أو نصف أو ثلثي تخفيضات الصيغة الاعتيادية، لو جرت زيادة الحصص التعريفية المعنية. وكان المقترح بالنسبة للمنتجات الحساسة للبلدان المتقدمة النمو نسبة ٤ في المائة من البنود التعريفية الزراعية، على أن يكون نطاق توسيع الحصص التعريفية ٤ في المائة من الاستهلاك المحلي. وتمنح البلدان التي لديها هيكل تعريفي مرتفع الحق في نسبة إضافية قدرها ٢ في المائة رهنا بتوسيع الحصص التعريفية. وبينما تستطيع المنتجات الحساسة أن تقوض مكاسب الرعاية الاجتماعية المحتملة، فإن توسيع الحصص التعريفية مهم بالنسبة لتعويض الخسارة. والحد المقترح للتعريفات القصوى المسموح بها بعد صيغة التخفيض ("سقف التعريفات") بنسبة ١٠٠ في المائة لن يطبق على المنتجات الحساسة، بل على المنتجات الزراعية المتبقية،

باستثناء نسبة ١ في المائة من بنود التعريفات. وسيترتب على هذا فرض قيود على البلدان التي تطبق تعريفات زراعية مرتفعة على جملة من المنتجات.

٢٦ - وما فتئت البلدان النامية التي يتسم مزارعوها بالضعف وصغر نطاق المشاريع تولي اهتماما خاصا للتعويض الخاص المتاح حصرا للبلدان النامية - المنتجات الخاصة - لتعزيز الأمن الغذائي وتأمين أسباب الرزق والنهوض بالتنمية الريفية. وهو اهتمام ذو مغزى، لا سيما في ظل الأزمة الغذائية الراهنة. ويسمح تصنيف المنتجات الخاصة "بخفض التعريفات بشكل أقل حدة، بما في ذلك عدم تخفيضها مطلقا بالنسبة لعدد محدود من المنتجات. وكان القلق ينتاب مصدري المنتجات الزراعية من أن ترتيبا يطبعه التساهل الزائد على اللزوم في مجال المنتجات الخاصة قد يعيق تحسين فرص وصولهم إلى أسواق البلدان النامية. وناقش الاجتماع الوزاري المصغر المقترح الداعي إلى أن يحدد العدد الأقصى للمنتجات المؤهلة في ١٢ في المائة من البنود التعريفية الزراعية، تكون نسبة ٥ في المائة منها مؤهلة للتخفيض إلى حتى الإعفاء التام من التعريفات، وأن يحدد إجمالي متوسط التخفيض بنسبة ١١ في المائة. ودعا تحالف يضم زهاء ١٠٠ بلد من البلدان النامية إلى الزيادة في عدد المنتجات المشمولة وإلى التقليل من متوسط التخفيض الأدنى، بغية حماية عدد أكبر من المنتجات ضد انفتاح السوق بشكل أكمل.

٢٧ - وتعد آلية الضمانات الخاصة وسيلة أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية من أجل حماية ضعاف المزارعين في حال وقوع زيادة سريعة في الواردات الرخيصة من شأنها أن تؤثر سلبا على أسباب عيش فقراء المزارعين. وهذه المسألة على ما يبدو هي السبب في فشل الاجتماع الوزاري المصغر. وتسمح آلية الضمانات الخاصة للبلدان النامية بزيادة تعريفاتها مؤقتا كرد فعل إزاء الزيادة الحادة في الواردات أو هبوط أسعار الواردات. والمسائل الرئيسية المطروحة هي كيف يمكن للتعريفات التصحيحية أن تتجاوز المعدلات الثابتة لفترة ما قبل الدوحة، وإلى أي مدى وفي ظل أية شروط يمكن ذلك، وكيف يمكن من جهة أخرى تفعيل آلية الضمانات الخاصة لتعمل بشكل حقيقي لصالح البلدان النامية إذا كان ثمة سقف مسبق يقيد الإجراءات التصحيحية. وفي حالة وقوع ارتفاع حاد في الواردات، فإن نص مشروع الطرائق لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٨ ("نص تموز/يوليه") يقترح إمكانية فرض مبلغ مختلف من الرسوم التصحيحية على التعريفات الموجودة حسب مستوى حدة ارتفاع الواردات وفي حدود السقف العام للمعدلات الثابتة لفترة ما قبل الدوحة. وسيكون من حق البلدان النامية أن تتجاوز هذا السقف بأي نسبة أعلى ما بين ١٥ نقطة مئوية أو نسبة ١٥ في المائة من المعدلات الثابتة الجديدة لو كانت محصورة في منتوجين إلى ستة منتجات في أية فترة

من الفترات. وستكون الاقتصادات الصغيرة والضعيفة وأقل البلدان نموا مؤهلة للاستفادة من أسقف عليا أقل تقييدا.

٢٨ - وناقش الاجتماع الوزاري المصغر اقتصار السقف الأعلى من المعدل الثابت الأصلي فقط على حالة الارتفاع الحاد في الواردات (أي أكثر من ١٤٠ في المائة). ورأى مناصرو آلية الضمانات الخاصة أن هذا المستوى الحدّي مرتفع للغاية مما يجعل الآلية غير صالحة فعليا. وارتأوا أنه في الوقت الذي تزداد فيه الواردات لتصل إلى ٤٠ في المائة، يكون الإنتاج المحلي قد تضرر بالفعل ضررا بالغا. ورأى مصدرو المنتجات الغذائية أن انخفاض المستوى المحلي قد يسمح بفرض تعريفات إضافية حتى في ظل نمو عادي للواردات، وأن تأثير زيادة الأسعار قد يكون كبيرا بالنسبة للسلع السائبة التي تباع بهامش سعر طفيف. ودعا ائتلاف يضم زهاء ١٠٠ بلد من البلدان النامية الداعمة لآلية الضمانات الخاصة إلى مستوى حدي منخفض ورسوم إضافية أعلى مما يجعل الآلية متاحة أكثر في مرحلة مبكرة لمواجهة زيادة الواردات على نحو فعال.

٢٩ - وتتعارض مصالح بعض تجمعات البلدان النامية بشأن مسائل تقلص المعاملات التفضيلية والمنتجات المدارية. فالبلدان المعتمدة على فرص الوصول التفضيلي إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، مثل دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في سوق الاتحاد الأوروبي، تسعى إلى تأجيل والتقليل من تخفيض التعريفات في البلدان المانحة لمعاملات تفضيلية للتخفيف من أثر تقلص المعاملات التفضيلية. وبالمقابل، فإن مصدرى المنتجات المدارية غير الحائزين لمعاملات تفضيلية في الوصول إلى الأسواق، وهم أساسا من أمريكا اللاتينية، يسعون إلى تخفيض تعريفي أكبر وأسرع لزيادة فرص وصول صادراتهم إلى أسواق الدول المانحة لمعاملة الدولة الأكثر رعاية. وكُنه المسألة هو أن ثلثي المنتجات التي تعد هشة إزاء تقلص المعاملة التفضيلية تتداخل مع المنتجات المصنفة كمنتجات مدارية، بما في ذلك الموز والسكر وأزهار الزينة والتبغ. وهكذا، يسعا الطرفان إلى الحد من عدد المنتجات المتداخلة، بما في ذلك احتساب فرض الاتحاد الأوروبي لتعريفات جديدة على الموز تبلغ ١١٤ يورو للطن كحل مقترح للتراجع الطويل الأمد القائم بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية المنتجة للموز.

٣٠ - ويتواصل تنفيذ التخفيض الكبير للدعم المحلي المخل بالتجارة الذي صدر به تكليف، عن طريق تخفيضات محددة في فرادى عناصر الإعانات المخلة بالتجارة، وعن طريق تخفيضات في إجمالي الدعم المحلي المخل بالتجارة برمته. ولن تؤدي هذه الجهود إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق الفعلي على الدعم المحلي لأن التخفيض يتم خصما من السقف الذي يكون في غالب

الأحيان أعلى من مستوى الإنفاق الفعلي. بل سيحد عوضاً عن ذلك من نطاق إجراء تغييرات تقديرية في السياسة العامة ويحسن هيكل الالتزامات المتعلقة بالجولات المقبلة. وتمثل إحدى المسائل المركزية للدعم المحلي في مستوى السقف الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما بالنظر إلى القانون الزراعي لعام ٢٠٠٧ الذي أبقى على الكثير من دعم السلع. وناقش الاجتماع الوزاري المصغر تخفيضاً بنسبة ٧٠ في المائة للولايات المتحدة، من شأنه أن يخفض سقفها لإجمالي الدعم المحلي المخل بالتجارة من ٤٨,٢ بليون دولار إلى ١٤,٥ بليون دولار. ومع هذا، فإن ذلك يظل أعلى من إنفاقها الحالي المفترض المتدني بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

٣١ - ولم يناقش الاجتماع الوزاري المصغر إجراء تخفيضات أكبر وأسرع على إعانات القطن حسبما اقترحت البلدان الأفريقية. والمسألة الرئيسية هي التعامل مع الدعم المحلي الذي تقدمه الولايات المتحدة للقطن، والذي يتوقف في جزء منه على الضوابط العامة، التي لا تزال معلقة، بشأن الدعم المحلي المحدد لمنتجات بعينها. والولايات المتحدة هي ثاني أكبر منتج للقطن في العالم بعد الصين وأكبر مصدر له. وحسب بعض التقديرات التي تقتبس بكثرة، فإن إزالة إعانات الولايات المتحدة سيزيد الأسعار في العالم بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة، رغم أن هذه التقديرات مراعية للافتراضات المتعلقة بالاستجابة للعرض^(٤). وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن إزالة ٣ بلايين دولار من إعانات الولايات المتحدة قد تولد مكاسب في رفاه بلدان غرب أفريقيا تناهز ٤٠ مليون دولار.

باء - وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٣٢ - تنسم الحماية التعريفية للمنتجات غير الزراعية بالتدني عموماً في البلدان المتقدمة النمو، رغم الزيادات القسوى في التعريفات الجمركية وارتفاع التعريفات في بعض القطاعات، بما فيها قطاعا المنسوجات والملابس. والتعريفات مرتفعة في البلدان النامية، لكن المعدلات المطبقة غالباً ما تكون أدنى من المعدلات الثابتة، بسبب التحرير الاقتصادي الأحادي الجانب أساساً، مما يترك فائضاً تعريفياً بين الاثنين. وبالنظر إلى أن المواد المصنعة تشكل ثلثي الواردات، فإن البلدان النامية قلقة إزاء فتح قطاعها الصناعي بشكل مفاجئ أمام المنافسة الدولية لما ينطوي عليه ذلك من فقدان لقدراتها الصناعية وخسارة لإيرادات حكومية أو تدني المرونة في السياسات التعريفية، وتمثل رسوم الاستيراد في المتوسط

(٤) Daniel A. Summer, "A quantitative simulation analysis of the impact of U.S. cotton subsidies on cotton price and quantities"

متاح على الموقع http://www.mre.gov.br/portugues/ministerio/sitios_secretaria/cgc/analisequantitativa.pdf

نسبة تتراوح بين ١٩ و ٣٠ في المائة من مجموع إيرادات الضرائب في البلدان النامية المنخفضة الدخل.

٣٣ - واتضح أن المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق خلافية. فتخفيض تعريفات وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يقوم على أساس المواءمة "الصيغة السويسرية" التي تخفض التعريفات المرتفعة إلى حد كبير. وسيطبق ٢٧ بلدا من البلدان النامية الصيغة، فيما تخضع البلدان النامية الأخرى لطرائق مختلفة لتخفيض التعريفات: وسيزيد الـ ١٢ بلدا من البلدان النامية، التي ينخفض فيها مستوى تثبيت التعريفات المشمولة، هذا المستوى بمعدل متوسط لا يتجاوز ٣٠ في المائة. وستثبت معظم الاقتصادات الصغيرة والضعيفة تعريفاتها في معدلات تعريفية متوسطة مقترحة ما بين ١٨ و ٣٠ في المائة. أما أقل البلدان نمواً، فهي معفاة من أي تخفيض للتعريفات. وتتعلق المسائل الخلافية الرئيسية بمدى تخفيض البلدان النامية للتعريفات وشروط مرونة البلدان النامية، بما في ذلك "شرط مكافحة التركيز" المقترح، والتفاوض على التعريفات القطاعية ومواءمتها. وتشمل المسائل العالقة الأخرى الصيغة الخاصة بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وتقلص المعاملات التفضيلية، وجوانب المرونة الخاصة بالنسبة لبعض فرادى البلدان، ووصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم ولا حصص ورفع الحواجز غير التعريفية.

٣٤ - ويربط نص تموز/يوليه معاملات الصيغة السويسرية (التي تعادل السقف الأعلى للتعريفات) بدرجات مرونة متفاوتة، وهو ما يخلق توازناً بين الاثنين. وعليه، فإن البلدان النامية التي تختار معاملات مرتفعة، ستكون هوامش مرونتها ضعيفة أو معدومة عند تخفيف تخفيضات الصيغة. وترى البلدان النامية أن مثل هذا الربط يتعارض مع ولاية الدوحة ويتجاهل حساسياتها. وتعرض البلدان المتقدمة النمو على زيادة نطاق المرونة التي قد تستبعد نسبة كبيرة من المنتجات الحساسة للبلدان النامية.

٣٥ - وتتمثل إحدى المسائل المركزية في ما إذا كانت الطرائق المقترحة لتخفيض التعريفات تستجيب بالكامل للمبادئ المتفق عليها بشأن "عدم التقييد بالمعاملة الكاملة بالمثل" و "ارتفاع مستوى الطموح النسبي في الوصول إلى الأسواق" بين الزراعة والمنتجات غير الزراعية. ومن شأن المقترح الحالي المتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أن يحدد سقفاً فعلياً لتعريفات البلدان النامية يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة، مما يعني أن البلدان النامية ستحتاج إلى إجراء تخفيضات في المتوسط أعلى من البلدان المتقدمة النمو، حتى لو كانت ستحتفظ بتعريفات أعلى من البلدان المتقدمة النمو بعد تخفيضات الصيغة. وأشارت البلدان النامية إلى سقف تعريفي مقترح قدره ١٠٠ في المائة في الزراعة دعماً

لارتفاع السقف بالنسبة لتعريفاتها الصناعية. وما زالت البلدان النامية قلقة إزاء ما يمكن أن ينشأ عن التخفيضات التعريفية الكبيرة من آثار ضارة على عملية التنمية وتكاليف تسوية. وساور البلدان المتقدمة النمو قلق لكون التخفيضات المقترحة لن تترتب عليها فرص حقيقية للوصول إلى الأسواق ولا تدفقات تجارية جديدة إلى البلدان النامية.

٣٦ - وتمثل جوانب مرونة الصيغة بالنسبة للبلدان النامية في تطبيق إما نصف تخفيضات الصيغة أو عدم إجراء تخفيضات في نسبة معينة من بنود التعريفات الصناعية، بشرط ألا تتجاوز أحجام الواردات المحصورة في بنود التعريفات تلك قدرا معيناً أقصى. ويساور البلدان النامية قلق إزاء ما يسمى شرط "مكافحة التركيز" الذي يحول دون استبعاد كامل أصناف المنتجات من تخفيضات الصيغة. وسعى بعض أعضاء الاتحادات الجمركية من أجل إقرار مرونة أكبر لكي لا يؤدي تطبيق أحد الأعضاء لتخفيضات تعريفية حادة إلى اضطراب الأعضاء الآخرين غير الملزمين بذلك في العادة (أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال)، إلى تطبيق نفس التخفيضات، بسبب وجود تعريفات خارجية موحدة. وأثير هذا القلق فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٣٧ - وزاد التركيز في الآونة الأخيرة على المفاوضات القطاعية الرامية إلى تخفيض ومواءمة التعريفات في قطاعات بعينها علاوة على تخفيضات صيغة، حيث لا يزال مستوى الطموح العام عن طريق الصيغة السويسرية دون حل، في الوقت الذي تسعى البلدان المتقدمة النمو إلى الإمعان في تحرير الأسواق المتنامية مثل أسواق المواد الكيميائية والإلكترونيات والسيارات. ومع أنه تم الاتفاق على أن تكون مشاركة البلدان النامية في المفاوضات القطاعية على أساس طوعي، فقد اقترح الربط بين المشاركة في المبادرات القطاعية ومستوى المعاملات المقترحة. وساور البلدان النامية قلق بأن يؤدي مثل ذلك الربط إلى جعل المفاوضات القطاعية شبه إجبارية. ونظر الاجتماع الوزاري المصغر في المقترح بأن تشارك البلدان النامية في التفاوض على شروط ما لا يقل عن عمليتي تفاوض قطاعيتين، وأن تعوض مشاركتها في المبادرات القطاعية النهائية بزيادة المعاملات السويسرية.

٣٨ - وبالنسبة للبلدان المعتمدة على المعاملة التفضيلية، فإن تقلص المعاملات التفضيلية في أسواق صادراتها، شأنه شأن الزراعة، يشكل شاغلاً رئيسياً. والقطاعات التي تحقق فيها أكبر استفادة من المعاملات التفضيلية العريضة هي القطاعات التي تكون فيها تعريفات معاملة الدولة الأكثر رعاية مرتفعة لكنها قد تخفض بشكل كبير بسبب الصيغة السويسرية الموحدة، كما في قطاعي الملابس والأسمك. وسيخضع عدد محدود من المنتجات التي يتقرر أنها هشة إزاء تقلص المعاملات التفضيلية في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لفترة تنفيذ

أطول. وفي هذا الشأن، تطبق بالنسبة لبعض البلدان النامية الآسيوية وأقل البلدان نمواً فترة تنفيذ أقصر على عدد محدود من منتجات الملابس، التي لا يشملها بعض خطط المعاملة التفضيلية، وبالتالي، فإنها ستتضرر على نحو غير تناسلي لو تأخر تخفيض التعريفات في إطار معاملة الدولة الأكثر رعاية. ويمكن أن يكون لتقلص المعاملات التفضيلية أثر أكبر على المنتجات التي قد تدرج في مبادرات قطاعية مفضية إلى تخفيض تعريفي كبير. وثمة احتمال بأن تستبعد تلك البنود التعريفية المصنفة في قائمة المنتجات المعنية بتقلص المعاملات التفضيلية من المفاوضات القطاعية حتى لا تغطي على تقلص المعاملات التفضيلية.

٣٩ - وتظل معالجة الحواجز غير التعريفية مسألة مهمة بالنسبة للبلدان النامية، حيث تعترضها عموماً حواجز غير تعريفية أعلى من البلدان المتقدمة النمو. والوصول إلى السوق لوحده ليس كافياً لضمان استغلال فرص التصدير الناشئة عن جولة الدوحة والدخول الفعلي لصادرات البلدان النامية إلى الأسواق. وستمنح أولوية خاصة لسبعة اقتراحات "أفقية" و "عمودية" محددة تتعلق بالحواجز غير التعريفية، بما في ذلك اقتراحات بشأن تيسير حل المنازعات المتعلقة بالحواجز غير التعريفية. وتشمل اقتراحات الحواجز غير التعريفية المصنفة الأخرى الاقتراحات المتعلقة بالمنتجات الكيماوية والإلكترونيات وتوسيم المنسوجات، والألبسة والأحذية. ولا تتضمن القائمة أية إشارة إلى المقترح المتعلق بضرائب الصادرات.

جيم - وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم ولا حصص

٤٠ - لا يزال القرار المتعلق بالوصول إلى الأسواق بدون رسوم ولا حصص الذي تم الاتفاق عليه في هونغ كونغ (الصين) يمثل مسألة أساسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. فقد دعا القرار إلى إتاحة الوصول إلى الأسواق بدون رسوم ولا حصص إلى ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من المنتجات بحلول عام ٢٠٠٨ أو بداية فترة تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بحيث يتم تحرير الـ ٣ في المائة المتبقية تدريجياً بعد ذلك. ولا تزال المسألة تكمن في كيفية بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة تدريجياً، ومتى وكيف يمكن كفالة أن تكون قواعد المنشأ "شفافة وبسيطة". وقد تؤثر نسبة ٣ في المائة من البنود التعريفية على نسبة كبيرة من صادرات أقل البلدان نمواً. وفي المفاوضات المتعلقة بالزراعة وبوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، تسعى أقل البلدان نمواً إلى توضيح الإطار الزمني والإجراءات لتحقيق هذه الأهداف ورصد التنفيذ، بما في ذلك قواعد المنشأ.

٤١ - وقد حقق العديد من البلدان المتقدمة النمو بالفعل نسبة شمول قدرها ٩٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ في حين لم تفعل ذلك بعد بلدان أخرى. وأفيد عن حدوث تحسينات رئيسية في اليابان وسويسرا، اللتين وسعتا مؤخراً نسبة شمول منتجاتهما من أجل معاملة الوصول إلى

الأسواق بدون رسوم ولا حصص لتحقيق عتبة الـ ٩٧ في المائة. علاوة على ذلك، اتخذت الهند والصين خطوات هامة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وقدمت أقل البلدان نمواً مقترحا بشأن قواعد المنشأ ودعت إلى استخدام قواعد منسقة تستند إلى أساليب القيمة المضافة، وتطرق إلى المسألة على نحو ثنائي. إن طرائق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق تحت البلدان على استخدام هذا النموذج المقترح. ويتوقع أن تعالج الإصلاحات الجارية لقواعد المنشأ كما في الاتحاد الأوروبي بعض شواغل أقل البلدان نمواً. وقد أكدت أقل البلدان نمواً على الحاجة إلى تكييف قواعد المنشأ مع خصائص إنتاجها وصادراتها.

دال - الخدمات

٤٢ - لما كان قطاع الخدمات يمثل ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٥ في المائة من العمالة في البلدان النامية، ونظراً لطبيعتها المتعددة الأوجه، فإن قطاعات الخدمات التي تعمل جيداً أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وحصول الجميع على التعليم والصحة والمياه والخدمات البيئية أمر أساسي لبلوغ الأهداف المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي للجميع (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية)، ومعدل وفيات الأطفال (الهدف ٤)، وصحة الأم (الهدف ٥) ومياه الشرب المأمونة (الهدف ٧). ويضفي دور المرأة في توفير الخدمات واستهلاكها أهمية على هذا القطاع في تمكين المرأة (الهدف ٣). وتضطلع الأونكتاد بأعمال شاملة تتعلق بالخدمات، بما في ذلك حصول الجميع على الخدمات.

٤٣ - وتهدف البلدان النامية بشكل عام من خلال المفاوضات على الخدمات إلى تحديد وتيرة وتسلسل مناسبين للسياسات الوطنية والإصلاح والتحرير، بما في ذلك بناء القدرات والأطر المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بالإمدادات، وتأمين فرص الوصول المعزز إلى الأسواق ودخول القطاعات واعتماد وسائل الإمداد بما يخدم مصلحتها التصديرية. وتم تقديم قرابة ٧١ عرضاً أولياً و ٣١ عرضاً منقحاً. وهناك إدراك لأن نوعية العروض بحاجة إلى التحسين من حيث عمق الالتزامات واتساعها بما يتمشى مع المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الأهداف الإنمائية للاتفاق العام المتعلقة بالتجارة في الخدمات. ومنذ عام ٢٠٠٦، تجري مفاوضات متعددة الأطراف بالإضافة إلى المفاوضات الثنائية. وعالج واحد وعشرون طلباً متعدد الأطراف قطاعات رئيسية، وجميع وسائل الإمداد والإعفاءات المتعلقة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية.

٤٤ - وقد عقد مؤتمر الإشارات خلال الاجتماع الوزاري المصغر، بهدف تحسين المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق من خلال تبادل مؤشرات العروض المحتملة (والطلبات) المتعلقة بفرص الوصول الجديدة والمحسنة إلى الأسواق المتاحة للخدمات استجابة للطلبات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار زهاء ٣٢ مشاركاً إلى إمكانية تقديم عروضهم بشروط ما زال يتعين تأكيدها في العروض المنقحة التالية.

الإطار ١: مؤتمر الإشارات المتعلقة بالخدمات

تناولت الإشارات المتبادلة جميع قطاعات الخدمات الرئيسية، بما فيها قطاعات الأعمال التجارية، والبريد ونقل الرسائل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبناء، والتوزيع، والبيئة والمالية والنقل (خاصة البحري)، والخدمات المتصلة بالطاقة. وقدمت إشارات تتعلق بإزالة القيود فيما يتصل بالأسلوب ٣ في قطاعات مثل البريد ونقل الرسائل والاتصالات السلكية واللاسلكية والتوزيع والبيئة والأعمال المصرفية والتأمين والخدمات المتصلة بالطاقة. وفيما يتعلق بالأسلوب ١، تركّزت المناقشات على الأعمال التجارية وخدمات التوزيع. أما بشأن الأسلوب ٤، فقد قدمت الإشارات في ما يتعلق بإدخال تحسينات على قطاعات محددة (مثل خدمات الأعمال التجارية)، وإدخال تحسينات شاملة في جميع الفئات ذات الصلة (مثل المنقولين داخل الشركات، ورجال الأعمال الزائرين، وموردي الخدمات التعاقدية والمهنيين المستقلين). وأشار أيضاً إلى تمديد فترات الإقامة، وتوضيح اختبارات الاحتياجات الاقتصادية أو تخفيضها أو إلغاؤها، والتخلص من حالات عدم التيقن في التعاريف؛ وتعديل المدخلات الحالية لمراعاة أعراف الجدولة السائدة مقابل تحسين التزامات البلدان النامية في قطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمالية والبيئة وخدمات التوزيع. وأشار إلى أهمية التفاوض بشأن الأنظمة المحلية. وشعرت البلدان النامية بخيبة أمل كبيرة لعدم وجود قيمة مضافة في العروض المتعلقة بالأسلوبين ٤ و ١.

٤٥ - كانت المناقشة تدور حول نص يتعلق بالخدمات "العناصر المطلوبة لاستكمال المفاوضات المتعلقة بالخدمات"، لإقامة توازن من المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق في مجال الزراعة والمنتجات غير الزراعية والخدمات. ونص مشروع النص على أن يستجيب أعضاء منظمة التجارة العالمية، إلى أقصى حد ممكن، إلى الطلبات الثنائية والمتعددة الأطراف بالتعهد بالتزامات أعمق و/أو أوسع، بحيث تعكس، حيثما أمكن، وإلى درجة كبيرة المستويات الحالية للوصول إلى الأسواق والمعاملات الوطنية، وتوفير فرص جديدة للوصول إلى الأسواق والمعاملات الوطنية، في المناطق التي توجد فيها عقبات كبيرة، وخاصة

القطاعات والأساليب ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية مثل الأسلوبين ١ و ٤. وينبغي أن تكون هذه الالتزامات متناسبة مع مستوى التنمية، والقدرة التنظيمية وأهداف السياسات الوطنية لكل بلد على حدة. وأقترح ١٥ تشرين الأول/أكتوبر موعداً لتقديم العروض المنقحة، وحُدد ١ كانون الأول/ديسمبر موعداً لتقديم المشروع النهائي.

٤٦ - وفي البداية، شككت البلدان النامية في جدوى نص الخدمات نظراً لوجود المبادئ التوجيهية للتفاوض (التي اعتمدت عام ٢٠٠١، يكملها الاتفاق الإطارى لتموز/يوليه ٢٠٠٤ والمرفق جيم لإعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥). وكانت عناصر معينة من النص خلافية أيضاً مثل الإشارة إلى "المستويات الحالية للوصول إلى الأسواق والمعاملات الوطنية". وكانت هناك شواغل أيضاً بشأن أوجه المرونة في مجال التنمية، وهيكل الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والإطار التنظيمي. ولم يشر النص إلى بعض العناصر المقررة في مبادئ التفاوض التوجيهية، بما في ذلك تقييم تجارة الخدمات في ضوء أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات، والنظر في مدى تنفيذ المادة الرابعة واقترح السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأهداف الواردة فيها، وإجراء تقييم، قبل انتهاء المفاوضات، للنتائج التي تحققت فيما يتعلق بأهداف المادة الرابعة.

٤٧ - ودعت أقل البلدان نمواً إلى وضع آلية لمنح أولوية خاصة من خلال إمكانية وصول أقل البلدان نمواً على نحو متوقع وقابل للتنفيذ وعلى أساس تفضيلي وطلبها المتعلق بالأسلوب ٤، وفقاً للطرائق الخاصة بها. وتنص نسخة تموز/يوليه من مشروع النص على توفر إمكانية تنازل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية عن الالتزامات المتعلقة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية التي تفيدهم جميع أعضاء أقل البلدان نمواً وتتيح نتيجة مرضية أكثر وعلى أن تستكمل مبادئ وخصائص محددة لهذا التنازل قبل تقديم عرض منقح.

٤٨ - وتواصل البلدان النامية سعيها للتوصل إلى التزامات مجددة تجارياً في إطار الأسلوب ٤ حيث تقدر المكاسب بمبلغ ١٥٠ بليون إلى ٢٥٠ بليون دولار، وخاصة من تنقل العمال ذوي المهارات المتدنية. وحتى الآن، كان إدخال تحسينات في العروض المنقحة محدوداً. وقد عاجلت تحسينات البلدان المتقدمة النمو بشكل رئيسي حركة انتقال العمال ذوي المهارات العالية والعمال المرتبطين بالأسلوب ٣ مثل المنقولين داخل الشركات ورجال الأعمال الزائرين. ودعت البلدان النامية إلى التزامات مجددة تجارياً، تشمل إدراج فئات ألغيت من الأسلوب ٣، وإزالة الحصص، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية ومتطلبات التعادل في الأجور، وكفالة الشفافية بشأن قوانين الهجرة ومرونة متطلبات التأهيل (مثل قبول الكفاءة والخبرة بدلا من الشهادات الرسمية).

٤٩ - وعموجب الفقرة ٤ من المادة السادسة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، يجري التفاوض بشأن الضوابط المتعلقة بالتنظيم المحلي لكفالة ألا تشكل شروط التأهيل، والمعايير التقنية وشروط منح التراخيص عوائق غير ضرورية أمام التجارة في الخدمات. ولا تزال التحديات الرئيسية تكمن في تحقيق توازن بين الحاجة إلى الاستقلالية التنظيمية الوطنية وبين الضوابط الدولية لإزالة الحواجز غير المبررة التي تعرقل الوصول إلى الأسواق وخاصة بالنسبة للأسلوب ٤. وأكدت البلدان النامية على أهمية المرونة من أجل سياسات التنمية والحق في وضع النظم. ويؤثر ما يسمى "باختبار الضرورة" مباشرة على التوازن بين فرص الوصول إلى الأسواق والحق في وضع النظم. وفي حين يرى البعض أن الفكرة محورية بالنسبة للضوابط المحدية، يعتبر آخرون أنها تمثل قيودا مفرطا على حرية تصرف الحكومات في وضع النظم. ويتجنب النص المنقح الإشارة إلى "الضرورة" بل يستخدم صياغة مماثلة بطلبه مثلا، عملا تشكل إجراءات منح الترخيص والتأهيل "في حد ذاتها قيودا على توريد الخدمات". وقد تحقق تقدم ضئيل في المفاوضات بشأن قواعد الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

هاء - المعاملة الخاصة والتفضيلية وقضايا التنفيذ

٥٠ - لا تزال المعاملة الخاصة والتفضيلية والتنفيذ مسائل جوهرية بالنسبة للبعد الإنمائي لجولة الدوحة التي تعالج الخلل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد شهدت المقترحات الأولى الـ ٨٨ للمعاملة الخاصة والتفضيلية الموجهة نحو اتفاقات محددة تقدما ضئيلا في جعلها أكثر دقة وفعالية وعملية، ولم يُحرز تقدم إلا في خمسة مقترحات فقط خاصة بأقل البلدان نموا، بما فيها وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم. وجرت مناقشات بشأن ٧ مقترحات من أصل ١٦ مقترحا متبقيا من المعاملة الخاصة والتفضيلية. وفيما يتعلق بمسائل التنفيذ، لم يبلغ عن إحراز تقدم هام، في حين جرت مناقشة بعض المسائل في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

واو - مسائل أخرى

٥١ - جرت مناقشات مكثفة بشأن المسائل الثلاث من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وهي النظام المتعدد الأطراف للإخطار والتسجيل فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية للخمور والمشروبات الروحية، وإحاطة المؤشرات الجغرافية بحماية أكبر لجميع المنتجات، والعلاقة بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقيه التنوع البيولوجي، علما أن هذين الأخيرين هما أيضا من مسائل "التنفيذ". وفي سياق الاجتماع الوزاري المصغر، دعا المؤيدون إلى "التوازي" في هذه المسائل الثلاث،

والشروع في مفاوضات لتوسيع المؤشرات الجغرافية، وإدراجها في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة كشرط إلزامي للكشف عن منشأ الموارد البيولوجية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها في طلبات الحصول على براءات الاختراع. ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل مع استمرار الخلاف بين البلدان، بما في ذلك حول ما إذا كانت هذه القضايا تشكل جزءاً من مجموعة واحدة، وسبل كفاءة التوازي. وتكتسي مسائل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أهمية خاصة بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر من حيث تأثيرها على الرفاه الاقتصادي للمجتمعات المحلية والمزارعين، فضلاً عن الاستدامة البيئية.

٥٢ - وبالنسبة لقواعد مكافحة الإغراق والإعانات بما فيها الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، من الأمور الخلافية بشكل خاص "التصفيير" - وهي طريقة لحساب هامش الإغراق الذي يرى العديد من المشاركين أنه ينحو نحو تضخيم الهوامش. وتتباين المواقف بين المستعملين الرئيسيين لتدابير مكافحة الإغراق (المستوردين) والبلدان المصدرة التي تستهدفها هذه التدابير. أما بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، فقد أُقترح حظر عدد من الإعانات التي تشمل الإعانات المتعلقة بتعزيز القدرات، والإعانات المقدمة لتكاليف التشغيل (بما في ذلك الوقود)، والإعانات المقدمة للبنية التحتية، ودعم الدخل والأسعار، ونقل حقوق الدخول والإعانات المقدمة لصيد السمك "غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم". ومن الأمور المعفاة من الحظر بصفة عامة الإعانات للحد من القدرة مثل وقف تشغيل السفن. وأقل البلدان نمواً معفاة عادة من الحظر. ويحق للبلدان النامية بعض الإعانات المحددة، منها الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك الحرفية وسفن الصيد الصغيرة. وبعض أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية مشروطة باعتماد نظام لإدارة مصائد الأسماك.

٥٣ - وتواصل البلدان النامية السعي، في إطار مفاوضات تيسير التجارة، إلى إيجاد آلية للتنفيذ من شأنها أن تربط القدرة على التنفيذ، وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات، والتوقيت والمستوى الذي يمكن فيه البلدان النامية أن تدخل في التزامات. وقد اقترحت مجموعة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو آلية للتنفيذ تقوم البلدان النامية بموجبها بتصنيف الالتزامات للتنفيذ الفوري، والتنفيذ الخاضع لفترات انتقالية محددة، والتنفيذ الخاضع لتوفير الدعم في مجال بناء القدرات واكتساب القدرات. كما نوقش وضع قائمة سلبية وإيجابية والالتزامات "أفضل المساعي". ويتطلب ذلك إجراء دراسة متأنية لتلبية احتياجات البلدان النامية ذات القدرات التنفيذ المحدودة.

٥٤ - ولا يزال التنفيذ الفعال لمبادرة المعونة لصالح التجارة، مع توافر التمويل الكافي، أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية. وإثر الاستعراضات العالمية والإقليمية التي أجريت عام ٢٠٠٧، شددت خارطة الطريق للمعونة لصالح التجارة في عام ٢٠٠٨ على نقل العملية إلى مرحلة العمل، من خلال زيادة ملكية البلدان النامية والرصد والتنفيذ. وفي أعقاب نجاح مؤتمر لإعلان التبرعات عام ٢٠٠٧، لم يدخل الإطار المتكامل المحسن بعد حيز التنفيذ بشكل كامل. ولا يزال الحصول على موارد هامة إضافية، يمكن التنبؤ بها ولا تؤدي إلى تراكم ديون، يشكل مصدرا أساسيا للقلق بالنسبة للبلدان النامية.

رابعا - التطور في ترتيبات التجارة الإقليمية

٥٥ - لا تزال الترتيبات التجارية الإقليمية تنتشر في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠٠٧، أبلغت منظمة التجارة العالمية عن ٣٨٥ ترتيبا تجاريا إقليميا، دخل ١٩٧ منها حيز النفاذ. ويعزى سبب الانتشار الأخير إلى حد كبير للاتفاقات الثنائية. وقد كثفت الولايات المتحدة نهجها الثنائي في إطار هيئة تنمية التجارة في عام ٢٠٠٢ وأبرمت ١١ ترتيبا تجاريا إقليميا، منها ترتيب مع جمهورية كوريا التي تعد أكبر منطقة تجارة حرة بالنسبة لها بعد اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وأعدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة الأخيرة توجيه اهتمامها إلى شركاء غير تقليديين في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد كثفت الترتيبات التجارية الإقليمية الأخيرة تغطيتها فيما وراء الحدود. بما في ذلك المنافسة والاستثمار والمشتريات الحكومية، التي أسقطت من جولة الدوحة - بينما تركت دون معالجة مسائل أخرى ذات آثار منهجية، مثل الإعانات الزراعية. وتنطوي زيادة مشاركة البلدان النامية في الترتيبات التجارية الإقليمية على أهمية أكبر في البعد الإنمائي لهذه الترتيبات، بما في ذلك التعاون المؤسسي والتنظيمي والمساعدة الإنمائية.

٥٦ - وتجري ست مناطق في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي مفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي ستعمل بمثابة أداة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق التكامل الإقليمي. وعام ٢٠٠٨ هو أول عام منذ انتهاء فترة تعليق العمل بقواعد منظمة التجارة العالمية والسماح بتطبيق أفضليات كوتونو للاتحاد الأوروبي، وقد شهد انتهاء اتفاقات الشراكة الاقتصادية المؤقتة بالكامل. وأبرم خمسة وثلاثون بلدا في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ اتفاقات، تشمل اتفاقا كاملا واحدا أبرمته منطقة البحر الكاريبي. وتنص اتفاقات الشراكة الاقتصادية المؤقتة عادة على التحرير التدريجي لما يقارب ٨٠ في المائة من الواردات والمنتجات على مدى ١٥-٢٥ سنة في دول هذه المجموعة. ويعكس هذا إلى حد كبير تفسير الأطراف للمادة الرابعة والعشرين من مجموعة

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "التجارة في جميع جوانبها الجوهرية" التي تحكم الاتفاقات التجارية الإقليمية، في حين لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا المصطلح. وتدعو هذه المجموعة منذ فترة طويلة إلى إصلاح معايير تلك المادة للسماح بدرجة أقل من فتح الأسواق لفترات أطول. وأثارت فقرة طرف ثالث في معاملة الدولة الأكثر رعاية في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية القلق إزاء آثارها التي قد تكون مثبطة للاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الجنوب. وقد شككت البرازيل، في منظمة التجارة العالمية، في مدى توافقها مع روح شرط التمكين.

٥٧ - وسيتم التفاوض على اتفاقات شراكة اقتصادية كاملة في معظم المناطق في السنتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ويبرز هذا الجدول الزمني، بالإضافة إلى مدى تعقد المسائل، القيود المفروضة على القدرات، وخاصة في البلدان الأفريقية من مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومن شأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية الكاملة أن توفر الموارد اللازمة لتغطية شاملة، تشمل الخدمات والتجارة الالكترونية الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات الشخصية. ومن المرجح أن تؤدي الأحكام المتعلقة بالخدمات إلى تعميق الالتزامات، بما فيها تحرير الاستثمارات في القطاعات غير الخدمية. وسيشكل تحويل اتفاقات الشراكة الاقتصادية المؤقتة الثنائية والإقليمية الحالية إلى اتفاقات شراكة اقتصادية إقليمية كاملة بشكل يعزز عملية التكامل الإقليمي تحدياً رئيسياً.

خامسا - خاتمة

٥٨ - في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يشكل الواقع الاقتصادي العالمي الحالي - الأزمات المالية وأزمات الغذاء والوقود والطاقة، وتغير المناخ والهجرة - تحدياً لآفاق التنمية في البلدان النامية. ويمكن للنظام التجاري الدولي أن يقدم مساهمة هامة في معالجة هذه التحديات العالمية التي تؤثر على الاقتصادات الحقيقية والاحتياجات الإنسانية الفعلية مع أنها لا تستطيع وحدها أن تحل المشاكل العميقة الجذور والمتعددة الوجوه. ولا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف يشكل حجر الزاوية في إدارة التجارة العالمية. إلا أن النظام التجاري يجب أن يعمل ضمن نظام أوسع في إدارة الاقتصاد العالمي. لذلك، من الأساسي التوصل إلى مزيد من التماسك بين مختلف طبقات ونظم الإدارة الاقتصادية العالمية - على الصعيدين الوطني والإقليمي والعالمي، يشمل كذلك التجارة والمساعدات والتمويل والاستثمار والعمالة والتكنولوجيا.

٥٩ - ويجب بذل الجهود لكفالة استمرار دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف ولإنجاح جولة الدوحة للتوصل إلى نتائج إنمائية متوازنة. وقد يكون من النتائج الفورية لتأخر احتتام

الجولة اللجوء بشكل أكبر إلى التفاوضي في المنازعات التجارية، وتكثيف الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، مما يزيد من خطر تشتت نظام التجارة الدولي. من الضروري كما جاء في اتفاق أكرا، أن يتقيد جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتزامهم بإطار منظمة التجارة العالمية وإعادة تأكيد ذلك الالتزام لتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل جيدا، ويستند إلى قواعد، ويكون منفتحا ومنصفا ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي لتعزيز التنمية. وينبغي أيضا بذل الجهود للمشاركة ثانيا في المفاوضات وتنفيذ الوعود المتعلقة بالتنمية التي قدمت في الجولة.

٦٠ - وقد يكون للتفكير المتأني ما يبرره بشأن تعريف جدول أعمال المفاوضات، والسبل والأساليب التي يدير فيها النظام التجاري المتعدد الأطراف جدول أعمال مفاوضات معقدة وواسعة النطاق في إطار عملية واحدة بطريقة شاملة وشفافة بأعضائها المتنوعين البالغ عددهم ١٥٣ عضوا. ويدعو ظهور الجنوب الحيوي أيضا إلى تكييف العقلية والسياسات والنهج في النظام التجاري. وقد برز عدد من البلدان النامية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في الإنتاج والتجارة. وقد أدى هذا التطور إلى تغيير كبير في ديناميات النظام التجاري. فعلى سبيل المثال، أصبح للبلدان النامية التي تتمتع بقوة سوقية حاليا نفوذ كبير في المفاوضات وأصبحت أكثر حزما عندما يتعلق الأمر بالمسائل الحساسة المتعلقة بالفقر ومقومات العيش. وقد تألف جدول الأعمال الدائم لجولة أوروغواي أساسا من الزراعة والخدمات، في حين أن جولة الدوحة شملت مجموعة أوسع نطاقا تتضمن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وقضايا سنغافورة ومواضيع أخرى. ومع أن من المتوقع أن يسهل ذلك عمليات المبادلة بين القطاعات، فقد ثبت أنه عصي على التدبير، وتم استبعاد قضايا سنغافورة الثلاث من الجولة في عام ٢٠٠٤. وأسفر جدول الأعمال الموسع إلى إبعاد الاهتمام عن القضايا الأساسية وهي الزراعة، في حين ثبت أن المفاضلات بين القطاعات المتوقعة صعبة في المسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان.

٦١ - إن الوعد الوارد في برنامج الدوحة الإنمائي يتطلب إيلاء أهداف وتطلعات التنمية أهمية أكبر مما يولي للاعتبارات الاقتصادية السياسية الضيقة الأفق، والقصيرة النظر، وأن تحظى الحالات والشواغل المحددة التي يديها مختلف الأعضاء، استجابات واعتبارات منتظمة كافية. ومبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية أساسي في جميع جوانب إمكانية الوصول إلى الأسواق ووضع قواعد المفاوضات. ومن ناحية أخرى، أصبح من الصعوبة بمكان تحقيق التوازن بين مصالح الأعضاء المختلفة، والمنافسة فيما بينها في بعض الأحيان، بما في ذلك داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إن هذا الاتساع في التنوع يضيف مزيدا من التعقيد على مجمل حساب التوازن.

٦٢ - ولا تزال التجارة الدولية تعتبر محركاً قوياً للنمو والتنمية. ولم تستفد معظم البلدان النامية استفادة تامة من هذا النمو بسبب عدم توفر القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية، والافتقار إلى بنية أساسية داعمة وسياسة بيئية تمكينية والوصول إلى الأسواق والحوافز المفروضة على صادراتها في مجال الزراعة، والسلع المصنعة والخدمات. وتواصل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد (من خلال أعمدها الثلاثة في بناء توافق الآراء الحكومي الدولي، والبحث والتحليل، وبناء القدرات والتعاون التقني)، دعمها للبلدان النامية في مواجهة هذه التحديات والاستفادة من الفرص التجارية المتزايدة. وتشكل المعونة من أجل التجارة والمعونة من أجل التنمية عنصرين أساسيين في هذا الدعم.

٦٣ - وتعد كفاءة مشاركة البلدان النامية المفيدة في النظام التجاري الدولي أمراً في غاية الأهمية يجب معالجته إذا ما أريد للعولمة أن تشكل قوة إيجابية للجميع بفوائدها التي يتم تقاسمها بصورة عادلة. كما جاء في اتفاق أكرا من تأكيد (الفقرة ٤٥)، "إن زيادة منافع وتقليل تكاليف تحرير التجارة الدولية يدعو إلى إدارة وسياسات متداعمة ومتناسقة على جميع المستويات". وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تكلل جولة الدوحة بالنجاح. وكما ورد في اتفاق أكرا، فإن هناك حاجة إلى كفاءة زيادة إمكانية وصول ودخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق بفعالية؛ وإلى تطبيق قواعد أكثر عدلاً، وإلى تعزيز التوجه نحو التنمية بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب وترتيبات التجارة الإقليمية والتعاون؛ وإلى حشد إمكانات تجارة الخدمات واقتصاد الخدمات لأغراض التنمية، وتعزيز التجارة، والقدرة الإنتاجية في البلدان النامية.